

## نظرات و مواقف من التعليل النحوي

الأستاذة: فاطمة عويمر

قسم اللغة العربية وآدابها جامعة البليدة-2-

لقد أمن النحاة منذ عهد الحضرمي بفكرتين أساسيتين، أولهما عبر عنها الخليل بن أحمد في قوله: «إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها، و عرفت مواقع كلامها، قام في عقولها علله، و إن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته، وإن تكن هناك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، قد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل على شيء منها قال إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، وليسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجانز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك لليلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجانز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فإن سنح لغير علة لما عللته من نحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها.» (1)

وتفيد العبارة أن العرب على علم و دراية بمواقع كلامها و تصاريفه، و علل صياغتها وتعبيرها، و كانت تلك الدراية كامنة في عقولها و نياتها، وما نطقت به من العلل إنما هو النزر القليل، و اللغة مثلها مثل دار متقنة الصنع، لأشياء فيها وضع في مكانه لغير سبب و غاية، ولما أدرك الخليل بعبقريته ذلك الأمر، وتبين له أنه ليس ثمة تركيب إلا وراءه علة قصدتها المتكلم و إن لم يبين عنها، راح يجرد العلل، و يجتهد في البحث و الاستنباط، لكشف العلل المحتملة الكامنة في عقول المتكلمين.

ويؤيد فكرة الخليل ابن الانباري في قوله: «الحكم إنما ثبت بطريق مقطوع به و هو النص، ولكن العلة دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم.» (2)، وهذا الذي قاله ابن الانباري يفيد أمرين: الأول أن أي حكم هو ثابت بالنص، قرأنا كان أم شعرا، و العلة هي التي دعت إلى إثباته، والثاني هو أن العلة - في ظن النحاة - هي الداعية إلى تركيب يتخضه المتكلم دون آخر، فالعلة إذن

دليل على الحكم وداعية إليه ، و مؤيدة للحكم الموجود في النص المنقول عن العرب ، إيماناً منهم بأن العربي نطق على علل يدرکها .

وقد عقد ابن جني باباً في (أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها و حملناه عليها ) ، قال فيه : «اعلم أن هذا موضع في تثبيته و تمكينه منفعة ظاهرة ، وللنفس بهم مسكة و عصمة ، لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب ، من أنها أرادت كذا لكذا ، وهو أحزم لها و أجمل بها وأدل على الحكمة المنسوبة إليها .»<sup>(3)</sup> ، و عليه فما علله النحاة من اعتلالات إنما هي تأكيد لحكمة العرب ومنها «تستخرج حكمتها في الأصول التي وضعتها ، و تبين فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات .»<sup>(4)</sup>

وأما الفكرة الثانية ، وهي لا تختلف عن سابقتها ، فهي أن التعليل يكشف عن حكمة الله في الصيغ و أوضاع الكلام ، يقول جلال الدين السيوطي : «إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، و إذا تأملت عللها علمت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها ، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية و متحولة ، و استدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابع لها ، فبمعزل عن الحق ، وذلك أن هذه الأوضاع و الصيغ ، وإن كنا نحن نستعملها ، فليس ذلك على سبيل الابتداء و الابتداء ، بل على وجه الاقتداء و الاتباع ، ولا بد فيها من التوقيف ، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة و الأوضاع بحال من الأحوال ، و علمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جل و علا تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب .»<sup>(5)</sup>

يكشف القول عن فكرة أن اللغة وقف من الله ، ولما كانت كذلك بانته فيها حكمة الواضع عز و جل ، فجاءت على هذا النظام المنتاسق و المتكامل ، و يستكمل ابن جني الفكرة بأن «الله سبحانه و تعالى إنما هداهم [أي العرب] لذلك ووقفهم عليه ، لأن في طباعهم قبولاً له و انطواء على صحة الوضع فيه ... لأنهم لم يؤثروا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة إلا و نفوسهم قابلة لها محسنة لقوة الصنعة فيها .»<sup>(6)</sup>

وعليه فإن الله قد ألهم العرب هذه اللغة ، و ألهمهم سليقة و فطرة سليمة مكنتهم من قبولها و الإحساس بقوة الصنعة فيها ، وما كان على النحاة إلا أن يبحثوا عن حكمة الله في أوضاع هذه اللغة و أنساقها ، و الكشف عن الأصول التي

تبنى هذا النظام المتماسك و المحكم الصنع ،وبهذا يتبين فضل هذه اللغة وقيمتها إزاء غيرها من اللغات .

ولما كان النظام بهذه الدقة الظاهرة للعيان ،كان لا بد أن يكون هناك علة وسبب وراء كل ما بدا شاردا عن أصل وضعه، يقول سيبويه : «وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها .»<sup>(7)</sup>

والظاهر من العبارة أن سيبويه يقصد بكلامه العرب ،بمعنى أنهم ما نطقوا بشيء إلا وهم يتجهون به وجهة لعله أدركوها في عقولهم ،و ارتضتها فطرتهم و أنفسهم ،وإن لم يبينوا عنها صراحة .

وإلى جانب هذا كله ،ثمة قضية هامة كانت منطلقا للنحاة في التعليل ، ونثبتنا وتأكيدا لكون العرب أحست بفطرتها علل كلامها ،وهو ما كان يصل إليهم من تعليقات بعض العرب لما نطقت به ،و من تلك الروايات القليلة ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء ،قال : «سمعت رجلا من اليمن يقول :فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ،فقلت له :أتقول جاءته كتابي؟ قال :نعم، أليس بصحيفة .»<sup>(8)</sup> ، فعل تأنيثه للفعل (جاء) بأنه حمل الكتاب على معنى الصحيفة .

وعن المبرد أنه قال :سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ « ولا الليل سابق النهار »سورة يس/40 ، فقلت له :ما تريد؟ قال :أردت سابق النهار ،فقلت له :فهلأ قلت له ؟، قال : لو قلته لكان أوزن .»<sup>(9)</sup> ، أي انه لو قرأ (سابق) بالتثنية لكان أثقل على النفس .

و روى ابن جني عن سيبويه أنه قال : «وسمنا بعضهم يدعو على غنم الرجل ،فقال :ضبعا و ذنبا، فقلنا له : ما أردت ؟ فقال : اللهم اجمع فيها ضبعا و ذنبا، كلهم يفسر ما ينوي .»<sup>(10)</sup>

وقد علق ابن جني معقبا على رواية أبي عمرو بقوله : «أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته ،وقد نظروا و تدبروا وقاسوا و تصرفوا أن يسموا أعرابيا جافيا غفلا يعلل هذا الموضوع بهذه العلة ،ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقه، فيقولوا :فعلوا كذا وكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك و وقفهم على سمته .»<sup>(11)</sup>

أي أن النحاة قد سلكوا مسلك العربي ، و أتوا ما ابتدأه، فإذا كان هو -على جهله بالنحو- يعلل ما يقوله، فكيف بالنحوي وهو العليم بقواعد اللغة و النحو ،ومنه فإن التعليل له جذور و إرهابات و سوابق متأصلة في المجتمع العربي،وليس من اختراع النحاة حتى يلاموا ويؤنبوا عليه .

هذا، وتوجد قضية أخرى متعلقة بالواقع اللغوي ،كانت سببا في كثير من العلل خاصة العلل الصرفية،و هي الإحساس بالثقل و طلب الخفة ،والاستئناس ببعض الصيغ والاستيحاش من أخرى ،يقول ابن جني «الجنوح إلى المستخف و العدول عن المستقل...هو أصل الأصول في هذا الحديث» (12) وقال أيضا: «اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى المتفكرين، وذلك أنهم يحيلون على الحس و يحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس .» (13)

وذكر في موضع آخر «أن واضع اللغة لما أراد صوغها و ترتيب أحوالها ،هجم بفكره على جميعها ، ورأى بعين تصوره وجوه جملها و تفاصيلها ،وعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تألفه منها .» (14)

و نفهم من قول ابن جني أن علل النحو حسية و ليس تصورية ،أي أن العرب كانوا إذا استقلوا شيئا احتكموا في ذلك إلى الحس ، فدفعهم هذا إلى تغيير أوضاع الكلام المستقل على ألسنتهم ،وبدل قول ابن جني على حكمة العرب ،فقد صاغوا اللغة بطريقة محكمة ومتألفة ،و كل لفظ استعصى أو شنع نظمته رفض و تحول عن أصل وضعه ، فهم ينفرون من اللفظ الثقيل ،ويؤثرون اللفظ الخفيف ، فما من أحد ينكر أن وقوع واو ساكنة بعد كسرة ،أو وقوع ياء ساكنة بعد ضمة لا يخلو من صعوبة في النطق ، و أي إنسان يستعصي عليه النطق بهذه الصيغة ،و من الألفاظ الشنيعة المغيرة قولهم :مبيع و مقول ، وخذ،وكل ، و أصلها :مبيوع، و مقول ،و أوخذ و أوكل :مبيع و مقول ، و شنع النطق بها على هذه الشاكلة غيرت إلى هيئة جديدة ،فلما استعصى و شنع النطق بها على هذه الشاكلة غيرت إلى هيئة جديدة و اطردت عليها ،وبهذا تكون العلة هي الإحساس بالثقل الذي منع اللفظ من الخروج على صيغته الأصلية .

جاء في لسان العرب: «كان تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول.» (15)، أي إن العلة إذا حضرت صرفت صاحبها عن مسعاه أو مسلكه الأول إلى مسلك ثان، فأما المسلك الأول فهو أصل الوضع الذي اطرده عليه كلام العرب، و أما المسلك الثاني فهو التغيير الطارئ على أصل الوضع

الذي أوجدته العلة. وفكرة الاستخفاف هذه يعبر عنها في علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، أي أن المتكلم يوصل ما في ذهنه من أفكار مع أقل جهد عضلي (لساني) مبدول، ويرتبط التخفيف سواء كان في الظواهر الصرفية أو النحوية بالإبانة وإفادة القصد، فالمتكلم لا يلغي أيًا منها.

و يعلق الدكتور محمد عبيد على الأسباب التي ذكرها النحاة واحتجوا بها، قائلا: «حكمة الله و نية العرب مما لا يدخل في طوق الباحث، لأنها أمور غيبية لا شأن لها باللغة و الطبيعة و الإحساس مما لا يمكن ضبطه، بل ذلك مما يخضع لإحساس النحوي و طبيعته، وما نقل عن العرب تعليل ساذج لا يقاس بما صنعه النحاة من غرائب العلل.» (16)

و هذا الذي قال محمد عبيد بمعزل عن الحقيقة، أما قوله إن الحكمة و نية العرب أمور غيبية لا شأن لها باللغة فيدحضه أن النحاة قد اعتبروا اللغة أثرا من آثار حكمة الله، وعلى هذا فقد درسوا اللغة، و هي مما يمكن الإطلاع عليه، حتى يكشفوا عن حكمة الله في صنع هذه اللغة، فأمنوا بتلك الفكرة و انطلقوا من اللغة ذاتها و التي لا يمكن لأحد أن ينكر تميزها و إبداعها و دقة صياغتها.

ثم إن الخليل قد أقر في قوله السابق أن ما أتى به علة أخرى، فحكمة الله أمر واقع تمثله اللغة ولا يمكن إنكاره، أما الكشف عنها بالتعليل فيبقى محل اجتهد النحاة وقدرتهم على الغوص في مكامن اللغة، للكشف عن بعض تلك الحكمة على الأقل.

وأما قوله إن نية العرب من الأمور الغيبية، فمقارب الصواب من جهة، و مجانيته من جهة ثانية، فصحيح أن نية العربي من الغيبيات، ويؤيد هذا أن الخليل يعتبر تعليلاته محتملة و قريبة مما أراده المتكلم، لا حقيقة مطلقة، وكذلك ما قاله ابن الأنباري: «ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم» بصيغة الظن لا التأكيد المطلق.

ولكن من جهة ثانية ثبت إن العرب عللت بعض ما نطقت به، و هذا يعني أن المتكلم ليس جاهلا بعلم اختياره تركيبا دون آخر، وإذا لم يكن قد علل كل ما نطق به، فذلك لجهله بقواعد النحو و الصرف، فالنحو هو تفسير لواقع لغوي سابق عليه، وكان على النحاة أن يواصلوا الطريق الذي ابتدأه العربي حين علل بعض كلامه، ليبحثوا عن تعليلات لما لم يعلل من الكلام الفصيح، حتى وإن لم يكن تعليلهم هو ما أراده المتكلم حقيقة.

ثم إن اللغة ظاهرة إنسانية كباقي الظواهر النفسية و الاجتماعية ، فإذا كان علماء النفس يحاولون إيجاد تفسيرات لبعض السلوكات وذلك بالغوص في عالم النفس البشرية ، فيخلصون إلى تعليقات و نتائج و يقبلونها وإن لم تكن حقيقة مطلقة ، فكيف لا نعلل أوضاع اللغة وهي واقع ملموس ، و النفس واقع جوهري غامض ؛ إنه لمن الإجحاف حقاً أن ننكر على اللغة حقها في أن تدرس كظاهرة إنسانية معقدة تخفي وراءها عللاً كثيرة ، وأما قول الدكتور محمد عيد إن الطبيعة و الإحساس مما لا يمكن ضبطه ، و أنه يخضع لإحساس النحوي و طبيعته ، فهو بعيد عن الصواب ، فمن منا ينكر صعوبة النطق بكلمات نحو : قَوْسٌ ، دُلُوبٌ ، و مقولٌ ، و أوكلٌ ، و اقوم... و من منا لا يأنس بقلبها إلى : قَسِيٍّ و دَلِيٍّ ، و مقولٌ ، و كلٌ ، و قَمٌ .

إن اعتبار الإحساس بالثقل من طبيعة النحوي هو انكسار لواقع بشري يحسه أي متكلم بهذه اللغة ، فهو يرى النحاة قد أحسوا بذوقهم الخاص أن تلك الكلمات جاءت على غير أصلها ، و أنها منقلبة عن كلمات أخرى ، فالعربي - حسب قوله - لم يحس ما أحسه النحاة ، و إنما نطق بتلك الكلمات على شاكلتها تلك لا غير ، فهو لم ينطق أولاً (مقول) ثم أحس ثقلها ، فأبدل منها (مقول) ، و إنما قال (مقول) أول الأمر و هذا الذي جعله يعتبره إحساساً نحوياً خاصاً .

و لكن الواقع اللغوي ينفي ما قاله محمد عيد ، فمجيء صيغة المفعول مثلاً على وتيرة واحدة نحو : مقروءٌ ، و مكتوبٌ ، و مرفوعٌ ، و محرومٌ... أمر يدعو إلى التفكير ، فلماذا لم يخرج عن هذه الصيغة المطردة إلا ما كان فيه ثقل و شناعة إذا نطق به على هذا الوزن .

ألا يعني هذا أن العربي أثر بفطرته و إحساسه عدم النطق ببعض الألفاظ و إبدالها بأخرى لخفتها ، ثم إن خروج بعض الصيغ على أصلها نحو : استحوذ و استنوق... دليل على أن العربي يدرك في قرارته - إن لم يبين - إن الأصل في كلمات نحو : استنار ، و استعار إنما هو : استنور ، و استعير ، ففضل عدم نطقها على أصلها لعل ارتضاها في نفسه ، و عليه فاعتبار الإحساس بالثقل إحساساً نحوياً خالصاً قول مردود ، و فيه إجحاف و إنكار لإحساس بشري هو محل إدراك أي شخص .

بعد هذا الذي ذكره محمد عيد من اعتراضات يخلص إلى نتيجة اعتبرها حقيقة التعليل ، حيث قال : «و الحقيقة أن ذلك كله تسويغ لما حدث ، و ليس

حقيقة ما حدث، أما الحقيقة فهي وقوع النحاة في تعليلهم تحت نفوذ التعليل  
الأرسطي» (17)

و يتفق كثير من المحدثين في قضية تأثير التعليل النحوي بالمنطق  
الأرسطي، وتسرب التفكير العقلي إلى الدرس النحوي .

ويتحدث الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، محقق كتاب (علل  
النحو) لأبي الحسن الوراق، عن تعليلات النحاة و التساؤلات التي يفترضونها  
عن اللغة نحو : لماذا لا تتثنى الأفعال ولا تجمع؟ ولماذا لم يجعل الجر  
للأفعال و الجزم للأسماء؟ ولماذا رفعوا الفاعل و نصبوا المفعول؟ ولم لم  
يفعلوا العكس؟... حيث يقول : «فهذه التساؤلات لا يمكن أن نجد لها جوابا  
من اللغة ذاتها ، فعلى المسؤول أن يقول : هكذا وجدت اللغة ، ولا يحق له أن  
يتشعب في دقائقها التي قد تضر المتعلم إذا أسرف في التساؤل عنها ، وقد  
يؤدي هذا التساؤل إلى افتراضات نظرية تستند إلى النظر العقلي المجرد  
، فيقبلها العقل ، إلا إنها لا تقنع من يرى أن للغة منطقا خاصا ، ومسلكا لا  
يتناسب مع ما يفترضه النحاة المعلون.» (18)

والحقيقة أن بعض النحاة المتأخرين أسرفوا إسرافا مبالغ فيه فيما يتعلق  
ببعض التعليلات ، منهم ابن الأنباري و الوراق ، و ابن كيسان و الرماني  
النحوي .

وقد ذكر محمد الخضر حسين أن تعليلات النحاة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة  
أصناف وهي :

- 1- ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول .
  - 2- ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن ترددها على قائلها .
  - 3- ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل. (19)
- فالتعليلات كانت بين المقبول والمظنون و المتخيل ، ومما يغلب عليه الظن  
قول ابن الأنباري في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها ، وعدم جواز تقديمه  
عليها نفسها : «إنما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنها أضعف من (كان)  
لأنها تنصرف ، و يجوز تقديم خبرها عليها ، و أقوى من (ما) لأنها حرف ،  
ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فجعل لها منزلة بين المنزلتين ، فلم يجوز

تقديم خبرها عليها لتتخط عن درجة (كان) و يجوز تقديم خبرها على اسمها  
لترتفع عن درجة (ما).»<sup>(20)</sup>

و تعليل ابن الانباري: «وان كان لا يفيد العلم أو الظن القريب منه ، فهو لا  
يستعصي على العقل و المنطق ولا يبلغ حد الاستحالة»<sup>(21)</sup>. فان لم يكن  
يقينا أو قريبا من اليقين ، فهو افتراض مقبول لا يمكن رده على قائله .

ومما يمكن حمله على الخيال قول ابن الانباري في تعليله لمجيء  
مميز (المائة) مضافا إليه مجرورا: «فان قيل :فلم إذا بلغت إلى المائة أضفت  
إلى الواحد؟ قيل :لأن المائة حملت على العشرة من وجه لأنها عقد مثلها،  
و حملت على التسعين لأنها تليها ،فالزمت الإضافة تشبيها بالعشرة ،و بنيت  
بالواحد تشبيها بالتسعين .»<sup>(22)</sup>

ولعل ما جعل النحاة في هذه المرحلة شغوفين بالتعليلات الظنية و تتبعها  
و الإيغال في التساؤلات الفلسفية هو شغفهم بالمنطق «فقد كان سمة  
العصر، إذ كانت النزعة المنطقية ظاهرة في مختلف جوانب النشاط العلمي  
،و مما يؤيد وجود هذه النزعة قول الغزالي :«لا ثقة بقول من لم  
يتمنطق.»<sup>(23)</sup>

إضافة إلى ظهور فن الجدل و المناظرات ،فقد كان النحاة يتنافسون على  
إيجاد أحسن التعليقات و أدقها و أقربها إلى العقل ،فأتوا بما لم يأت به النحاة  
الأولون ،وكانت بعض عللهم لا تتفك من ضعف و وهم .

غير أن هذا الحكم لا يمكن بأي حال من الأحوال تعميمه على جل التعليقات  
النحوية ،فالمنطق في الأغلب كان منهجا لا غير ،أما التعليقات فكانت  
مستنبطة من وقائع و ظواهر تمت ملاحظتها على اللغة ،و ليست مأخوذة  
من ظواهر منطقية، و هذا ما عبر عنه السيرافي بقوله :«النحو منطق ولكنه  
مسلوخ عن العربية.»<sup>(24)</sup>، فهو يعتمد على المنهج العقلي و التأويل و دقة  
الملاحظة ، لكن أحكامه مستنبطة من أوضاع الكلام العربي .

ثم إن سيبويه الذي عاش زمنا قبل هذه الفترة ،فتح باب الاجتهاد  
و البحث،فكان يعلل ما جاء على أصله و ما خرج عن أصله، و يعلل  
الموجود و غير الموجود، فتميز تعليله بالشمولية، و يقول عنه شوقي ضيف:

«و هو لا يعلل فقط لما كثر في السنتهم و استنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد ، و كأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة، ونحن لا نكاد نمضي في قراءته [أي الكتاب] حتى نجد يعلل لعدم جزم الأسماء (ج 03/1) ، و واضح أنه لا يعلل لواقع الاسم فحسب، بل يعلل أيضا لما لا يجري في واقعه»<sup>(25)</sup>

و يقر الدكتور علي أبو المكارم بتأثير التعليل النحوي بالمنطق من جانبين، أولهما اعتبار العلة النحوية ضرورية أي سابقة في الوجود على كل ما هو موجود من الظواهر اللغوية ، حيث يقول : «و معنى هذا أن القواعد النحوية لا تصدر عن إمام بالظواهر اللغوية ولا تهدف إلى الإحاطة بها وإنما تتبني على ما يتصوره النحاة من علة أو علل تؤثر في هذه الظواهر و تقصد إلى الكشف عنها ، و هو ما أراده السيوطي من إنكاره أن تكون العلة تابعة للوجود ، و يفهم منه ضرورة أن الوجود هو الذي يتبع العلة عنده ، وبهذا الفهم لم يعد البحث النحوي دراسة للموجود بل صار ينص بدرجة أساسية على علة الموجود ، أي بحث ميتافيزيقيا خلف ما هو موجود.»<sup>(26)</sup>

و أما التأثير من الجهة الثانية فهو اعتبار العلة النحوية علة غائية، يقول علي أبو المكارم : «إن النحاة في كثير من الأحيان قد عاملوا العلل الغائية على أنها علل صورية أو شكلية .» ثم يشرح العلة الغائية عند أرسطو بقوله : «و تصبح استدلالاته ذات طابع ميتا فيزيقي صرف ، إذ يرى أن الغاية التي ينبغي أن يتحراها الإنسان حارسا أو فيلسوفا-هي التوصل إلى الصورة العقلية للإحداث و القبض على الصورة الذهنية للأشياء ، و أن تحقيق هذه الغاية لا يكون بالتعامل المباشر مع الأشياء و التوصل إلى تلك الصورة لا ينتج عن الاحتكاك الفعلي بالإحداث ، و إنما يتم بواسطة النظر العقلي التأملي الذي لا يتقيد بالإشكال الخارجية للظواهر، و من هنا فإن أرسطو لم يقف بالعلة عند الأسباب المباشرة التي تؤثر في الظواهر من أحداث و أشياء و علاقات ، وإنما اضطر إلى أن يجعل منها الغايات أو الأهداف التي يتصور المفكر وجودها.»<sup>(27)</sup>

إن اعتبار التعليل بحثا ميتافيزيقيا فيه كثير من المغالطات ، فصحيح أن العلة النحوية أصبحت في وقت من الأوقات مثار جدل و نظر عقلي و فلسفي لدى بعض النحاة ، وهذا ما أدى إلى انحراف التعليل شيئا ما عن الدرس النحوي ، و ظهور كثير من الخلافات النحوية ، لكن اعتبار التعليل بحثا ميتافيزيقيا خلف ما هو موجود فيه كثير من المبالغة ، فالعلة قامت



فحتى ابن الانباري الذي كان من المتشددین في إلحاق العلة النحوية بالعلة العقلية، خالف ما دعا إليه، ففي كتابه (أسرار العربية) تفنن في تعداد العلل للحكم الواحد، و هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن التنظير للعلة يختلف عن التطبيق لها، فحين نظر اعتمد على قوانين المنطق، و حين أراد أن يستنبط وجد نفسه محكوما بالواقع اللغوي، الذي أتاح له جملة من التعليلات و الاحتمالات التي أخرجته عن مملك العلة العقلية.

ثم إن اللغة ظاهرة معقدة، و كون العربي يتكلمها بيسر لا يعني أنها بسيطة، و تكفي دراستها بالوصف الخارجي، بل هي شبيهة بأية ظاهرة أخرى فيزيائية أو نفسية، و النحوي دارس و باحث كغيره من الباحثين، و عليه أن يفسر و يحلل اللغة ليكشف القوانين التي تحكمها، فالتعليل ليس بحثا ميتافيزيقيا كما يصوره البعض، بل هو مجرد بحث عن العلل الكامنة وراء الأحكام الثابتة بالنص المنقول عن العرب.

كما أن ادعاء نسبة التفكير النحوي إلى التفكير اليوناني الأرسطي، يعني جعل التفكير العقلي حكرا على اليونان، و كان الفكر البشري مرادف للفكر اليوناني، و هذا فيه إجحاف في حق الفكر النحوي العربي، إضافة إلى أن انتقاد التعليل كونه يستخدم العقل، بحجة أن ذلك يحيله على التفكير الأرسطي، يعني أن ننفي بعض العلمية عن النحو، فالنحو ظاهرة لغوية و دراسته تعد علما من علوم الإنسانية، وبما انه علم قائم بذاته، فلا بد من استخدام العقل لأنه وسيلة كل العلوم، والبحث العقلي يتطلب الفحص و الملاحظة و التحليل، و هذا الذي قام به النحاة انطلاقا من المدونة اللغوية المستقرة، و لولاها لما أمكنهم التوصل إلى تلك التعليلات و التفسيرات النحوية.

و فيما يلي نعرض لبعض العلل كي نثبت أن في اللغة ما يؤيدها و يثبتها.

من الملاحظ أن كثيرا من العلل قامت على فكرة الأصل و الفرع، و يبدو جليا أن علماء اللغة لاحظوا منذ بداية تعبيدهم للغة و من خلال جمعهم للمادة اللغوية و استقراهم لها، أن ثمة بعض الأشكال تسير على نهج مماثل و على وتيرة واحدة، فجعلوها تحت أبواب خاصة تجمعها جميعا، كما لاحظوا أن ثمة فروعاً تنحرف عن تلك الأصول فتخرج على شاكلة أخرى، و كان من البديهي أن يكون لخروجها و شرودها علة، و بفضل القياس تمكن النحاة من معرفة القوانين التي تربط الأصول بالفروع.

و قد كان من أهم العلاقات التي تربط الأصول بالفروع علاقة الشبه، الذي كان من أفضل الطرائق التي تم بها تسويغ الظواهر النحوية ، و من البديهي أن أي باحث في أي مجال يجمع ما تشابه من الأشياء فيعرف صفاتها و ميزاتها المشتركة ، ثم يستنبط مقاييس تضبطها ، و لما كانت اللغة تحوي كثيرا من المنتشابهات ، فكان لابد أن يقوم النحاة بجمع تلك المتفرقات ، خاصة و أنها تخضع لأحكام متشابهة ، و عليه فمن البدهية أن يتبادر الى أذهان النحاة أن تشابه الأحكام مرده الى تجانس و تقارب إما في اللفظ أو المعنى، و انطلاقا من هذه الفكرة التي يزيدها واقع اللغة الحقوا بعض الظواهر بأخرى.

و قد كان الشبه وسيلة و أسلوبا لتسويغ حالات البناء و الإعراب ، فالأصل في الأسماء مثلا الإعراب ، و الأصل في الأفعال و الحروف البناء ، غير أن هذا المقياس قد تم اختراقه ، فثمة أسماء بنيت ، و ثمة أفعال أعربت ، و لابد لذلك من علة ، و الذي يثبت هذا الزعم أن الأسماء التي بنيت تضمنت فعلا معاني الحروف مثل (أين، و كيف، و متى...) التي تحمل معنى الاستفهام و هو كالنفي و الأمر و النهي و النداء ، التي يعبر عنها بالحروف ، و ما بني من الأسماء جاء على وضع و لفظ الحروف مثل: كم، و ما، و من...

و أما الأفعال فلم يعرب منها إلا المضارع الذي أشبه الاسم من بعض الوجوه ، أما الماضي و الأمر فلم يعربا لعدم وجود الشبه، فغياب العلة أدى إلى غياب الحكم .

و تتمحور فكرة الشبه أيضا حول نظرية العامل، فكثير من العوامل ألحقت بأخرى لضرب من الشبه، فالأصل في الحروف مثلا أن تعمل عملا واحدا لضعفها ، و لكن ( إن ) و أخواتها عملت النصب و الرفع معا خلافا للأصل، فلما اكتشف النحاة شبيها بالفعل في اللفظ و المعنى ، تأكد لهم أن علة الشبه تلك هي الداعية إلى حكم النصب و الرفع ، فهي تحمل معاني الأفعال: ( أؤكد، أتمنى، أرجو، واستدرك) كما أنها بنيت جميعا على الفتح كالفعل الماضي، و عدد حروفها فاق الحرفين.

و ثمة حروف أخرى الأصل فيها ألا تعمل لاشتراكها، و لكنها مع ذلك خرجت عن أصلها و عملت، مثل (لا) و (ما) و بديهي أنهما تفيدان النفي،

فلما رفعنا الاسم ، و نصبنا الخبر، و كان هذا عمل ( ليس ) التي تفيد النفي أيضا ، دل على أنهما قد ألحقنا بليس لاشتراكهما في معنى النفي.

والذي يؤكد هذا الظن أنه إذا جيء ب (إلا)، فنقول: بما حاضراً إلا زيدا، انتفى عمل (ما) و هذا راجع لدخول (إلا) عليها لأنها ألغت النفي ، و النفي هو العلة الجامعة، فلما زالت العلة زال الحكم.

و الغريب أن الدكتور علي أبو المكارم يعتبر فكرة المعرب المبني أو الإعراب المقدر افتراضاً نحوياً لا يثبتها الواقع اللغوي، فيقول: «لم تعد الظواهر محددة على نحو ما يقره الواقع بالفعل، و إنما كان يعاد دائماً تشكيلها بحيث تتحدد صورتها الأخيرة في البحث معالم مختلفة عن أصلها الحقيقي في النشاط اللغوي، وحسبنا مثلاً أن نشير إلى أن موقف النحاة من ظاهرة التصرف الإعرابي، هذا الموقف الذي لم يتحروا فيه التقييد بما في الظاهرة الغوية فعلاً من وجود نمطين فحسب من الكلمات: أحدها معرب و الآخر مبني، و إنما تحولت الظاهرة في تصورهم إلى شيء آخر بإضافتهم قسماً جديداً هو المعرب، لتتلاءم هذه الأقسام الثلاثة وتتساق مع تلك الأطراف الثلاثة التي تخيلوها في العمل، و هي العامل و المعمول و أثر العامل في المعمول، إذ لا يوجد في تصورهم عامل دون أن يوجد له - نحويًا - معمول، ولا يوجد عامل و معمول من غير أن تكون هناك دلالة لفظية على عمل العامل في المعمول، فإذا لم تكن تلك الدلالة اللفظية موجودة بالفعل فقد وجب تقديرها، وهكذا يتحتم وجود ذلك النوع الثالث من الكلمات المبنية لفظاً المعنى معنى: محلاً أو تقديرًا. » (30)

إنه في قوله هذا يجعل الحركات الإعرابية من وهم النحاة، و هذا مخالف لواقع لسانی، فمعروف أن الأفعال المضارعة معربة، و كذلك الأسماء، لكن كلمات نحو: يمشي، ويسمو، و يهوى، ورحى... لم تظهر عليها الحركة الإعرابية، و الأصل في الفعلين السابقين (يمشي و يسمو)، و هما شنيعان و تقبلان في النطق، فلما غيرا طلباً للخفة اختفت الحركة، فوجب تقديرها، و الدليل على وجودها هو جواز ظهورها عند النصب، نحو: إن يمشي، لن يسمو، فلو لم تكن موجودة في أصل التقدير لما ظهرت أساساً في النصب، أما في قولنا: رحى، و يهوى، فمن المستحيل النطق بالحركات، و إن كان أصلها أن تظهر، و هذا دليل على إضمارها، و بالتالي فهي مقدرة على أنها موجودة حتى لا تتم مخالفة الأصول.

و يبدو أن النحاة المحدثين قد تأثروا كثيرا بالوصفية، وبآراء ابن مضاء القرطبي، الذي دعا إلى إلغاء العلل القياسية و الجدلية، بحجة أنها لا تفيد في النطق و اكتساب اللغة، و أنها افتراضات و تأويلات يحسها النحوي بذوقه، حيث يقول: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني و الثالث، و ذلك سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد، فلم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: و لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت العرب... و لو أجبت السائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل و المفعول فلم يفتنه... فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، و لو جهلنا ذلك فلم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا بالاستقراء المتواتر. » (31)

و يبدو أن ابن مضاء ينطلق من فكرة خاطئة، وهي عدم التمييز بين نوعين من النحو: الأول نحو تعليمي تؤسسه العلل الأول و القياس الأصلي الذي يهدف إلى إلحاق غير المنقول بالمنقول بغية اكتساب اللغة و تعلم النطق بها، أما النوع الثاني فهو المقصود من العلل القياسية و الجدلية، و هو النحو العلمي، الذي يكشف عن علمية هذه اللغة، و يستنبط القوانين التي تحكم نظامها الداخلي، و لا سبيل إلى ذلك إلا بالتعليل، كما أن هذا النوع من العلل يهدف إلى بيان حكمة العرب في هذه اللغة، و فضلها على غيرها من اللغات، و هذا لا يتأتى بمجرد الوصف الخارجي للغة.

الأكيد أن علل النحو أو معظمها على الأقل لم ينشأ من العدم و من خيال النحاة، و إنما هي مؤسسة تأسيسا سليما انطلاقا من واقع اللغة، ففي أسلوب (التقارض) أو (التقاص) مثلا نجد أن الأصل في (عسى) أن يثبت في خبرها (أن) و أما (كاد) فلا يثبت في خبرها (أن)، و يعلم النحاة و غير النحاة أنهما يستخدمان لمعنى قريب و هو المقاربة، فلما وجدوا أن (عسى) تتخلى في بعض الحالات عن إثبات (أن)، و لا تفسر لهذه الظاهرة سوى أن الشبه لما قوي بينهما كان له تأثير على الجانبين، فتأخذ (عسى) من (كاد) حكمها في الحذف، و تأخذ (كاد) من (عسى) حكمها في الإثبات و هذا التفسير لم يخرج عن الواقع اللغوي.

فالمأمل فيما وضعه النحاة عند تقعيد القواعد، يرى أنهم لجأوا أولا إلى تصنيف المادة اللغوية التي تلقوها عن علماء اللغة و فصحاء العرب، ثم حددوا بعد ذلك طرق تبويب هذه المدونة، و كان ثمة عدة طرائق للتبويب ثم استخلصوا من المعاينة الدقيقة للغة، منها الشبه، و الفرق، و طلب الخفة،

ومراعاة المعاني، ومراعاة الألفاظ، والتعويض، والاستغناء،... كلها أساليب  
تعليلية مستنبطة من أوضاع الكلام العربي.

### هوامش البحث:

- 1- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق ساذن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م، ص66.
- 2- أبو البركات ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق 1377هـ/1975م، ص122.
- 3- أبو الفتح ابن جني، الخصائص، تحقيق علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ج1/237.
- 4- أبو بكر ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م، ج35/1.
- 5- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م، ص70.
- 6- ابن جني، الخصائص، ج239/1.
- 7- سيوطي، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1388هـ/1968م، ج1/32.
- 8- ابن جني، الخصائص، ج248/1.
- 9- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص82.
- 10- ابن جني، الخصائص، ج249/1.
- 11- نفس المصدر، ج249/1.
- 12- نفس المصدر، ج162-161/1.
- 13- نفس المصدر، ج48/1.
- 14- نفس المصدر، ج64/1.
- 15- ابن منظور، لسان العرب المحيط، أعاد بناءه على الحرف الأول يوسف الخياط، دار الجيل، لسان العرب، بيروت، 1408هـ/1988م، ج4/868.
- 16- محمد عبد، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1973م، ص125.
- 17- نفس المرجع، ص125.
- 18- أبو الحسن الوراق، علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، 1420هـ/1999م، ص87.
- 19- محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص94.

- 20- أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق فخر الدين صالح فدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م، ص 137 .
- 21- جميل علوش، ابن الأنباري و جهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م، ص 227 .
- 22- أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 202 .
- 23- جميل علوش، ابن الأنباري و جهوده في النحو، ص 228-229 .
- 24- حسن خميس الملقح، نظرية التعليل في النحو العربي، دار الشروق، عمان ط1، 2001م، ص 59 .
- 25- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1968م، ص 82-83 .
- 26- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ص 424 .
- 27- نفس المرجع، ص 118-119 .
- 28- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 64 .
- 29- أبو البركات ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 117 .
- 30- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص 235 .
- 31- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص 130-131 .